

**الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي**

**تقرير مدققي الحسابات المستقلين  
والبيانات المالية الموحدة  
31 ديسمبر 2023**

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

---

الصفحة	المحتويات
3 - 1	تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى أعضاء مجلس الإدارة
	البيانات المالية الموحدة
4	بيان صافي الموجودات الموحد
5	بيان التغيرات في صافي الموجودات الموحد
6	بيان التدفقات النقدية الموحد
55 - 7	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى أعضاء مجلس الإدارة  
الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي  
المنامة - مملكة البحرين

### الرأي

لقد قمنا بالبيانات المالية الموحدة للهيئة العامة للتأمين الإجتماعي ("الهيئة") والشركات التابعة لها (معاً "المجموعة") والتي تتكون من بيان صافي الموجودات الموحد كما في 31 ديسمبر 2023، والبيانات الموحدة للتغيرات في صافي الموجودات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023، وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

### أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

### تأكيد موضوع - العجز الاكتواري

نلفت الانتباه إلى إيضاح رقم (2) حول البيانات المالية الموحدة والذي يشير إلى العجز الاكتواري كما في 31 ديسمبر 2023 وخطط مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، لإصلاح صندوق التقاعد، والحد من العجز غير الممول. لم تتم أي تعديلات على رأينا المهني بهذا الخصوص.

## أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للهيئة كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 من قبل مدقق آخر، والذي أبدى عن رأي غير معدل في تقريره المؤرخ 24 سبتمبر 2023 على تلك البيانات المالية الموحدة.

## مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس إدارة الهيئة مسؤل عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة؛ فإن مجلس الإدارة مسؤل عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي، إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

## مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى أعضاء مجلس الإدارة - الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي (بتبع)

- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المجموعة للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق، وتوقيت أعماله المخطط لها، والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق، بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كي بي ام جي


كي بي ام جي فخرو  
رقم قيد الشريك 83  
30 مايو 2024

الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي

بيان صافي الموجودات الموحد  
كما في 31 ديسمبر 2023

31 ديسمبر 2022 بآلاف الديناري البحرينية	31 ديسمبر 2023 بآلاف الديناري البحرينية	إيضاح	
			<b>الموجودات</b>
215,676	284,173	9	أرصدة وودائع لدى البنوك
68,892	68,272	10	ذمم اشتراكات التأمين الإجتماعي المدينة مزايا التأمين الإجتماعي:
30,941	25,434	11	أرصدة الخدمة السابقة والإفترضية
16,977	20,528	12	قروض المشتركين في نظام التقاعد
153,620	151,825	13	قروض استبدال المعاش
1,749,922	1,420,133	14	استثمارات في أوراق مالية
181,266	169,090	15	استثمارات عقارية
59,768	68,334	16	ذمم مدينة أخرى ومصروفات مدفوعة مقدماً
4,369	5,418	17	المعدات والأثاث وأصول حق الاستخدام
<b>2,481,431</b>	<b>2,213,207</b>		<b>مجموع الموجودات</b>
			<b>المطلوبات</b>
59,424	42,274	18	مصروفات مستحقة ومطلوبات أخرى
59,424	42,274		<b>مجموع المطلوبات</b>
<b>2,422,007</b>	<b>2,170,933</b>		<b>صافي الموجودات</b>
			<b>تتمثل في:</b>
2,414,476	2,162,570	28	حقوق المشتركين
7,531	8,363		حصة غير مسيطرة
<b>2,422,007</b>	<b>2,170,933</b>		

  
إيمان مصطفى المرابطي  
الرئيس التنفيذي

  
رشيد محمد المعراج  
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 35 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي

بيان التغيرات في صافي الموجودات الموحد  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

2022 بآلاف الدينانير البحرينية	2023 بآلاف الدينانير البحرينية	إيضاح
385,240	456,455	19
13,405	11,871	20
398,645	468,326	
(778,119)	(810,112)	21
(2,413)	(2,063)	10
(381,887)	(343,849)	
(91,618)	108,656	22
(14,989)	(15,770)	26
(488,494)	(250,963)	
(488,884)	(251,906)	28
390	943	
(488,494)	(250,963)	
2,910,612	2,422,007	
(111)	(111)	
2,422,007	2,170,933	

اشتراقات التأمين الإجتماعي  
تعويضات مستلمة من الحكومة

مجموع الاشتراقات

المنافع التقاعدية

مخصص انخفاض القيمة على ذمم اشتراقات التأمين الإجتماعي المدينة

فائض المنافع على الاشتراقات التقاعدية

صافي دخل / (خسارة) الاستثمارات

مصروفات تشغيلية أخرى

صافي التغير في صافي الموجودات

صافي التغير في صافي الموجودات العائد إلى:

حقوق المشتركين


حصة غير مسيطرة


صافي الموجودات كما في 31 ديسمبر

صافي الموجودات في 1 يناير

أرباح أسهم مدفوعة من قبل شركات تابعة لحصة غير مسيطرة

صافي الموجودات كما في 31 ديسمبر

  
إيمان مصطفى المرابطي  
الرئيس التنفيذي

  
رشيد محمد المعراج  
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 35 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي

بيان التدفقات النقدية الموحد  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

2022 بالآلاف الدنانير البحرينية	2023 بالآلاف الدنانير البحرينية	ايضاح
(488,494)	(250,963)	
727	883	17
1,309	928	21
2,413	2,063	10
62	54	16
147,413	(23,365)	23
(30,319)	(37,173)	23
(38,145)	(40,274)	24
23,491	5,764	22
(2,628)	(2,942)	25
(384,171)	(345,025)	
(6,785)	(2,000)	
(11,196)	(8,566)	
2,697	5,440	
(3,849)	(3,600)	
6,165	983	
(6,525)	(17,741)	
(403,664)	(370,509)	
(190,413)	(557,195)	14
526,355	910,349	14
(497)	(588)	
5,876	7,314	
(173)	(1,965)	17
30,319	37,173	
520	2,812	9
38,657	41,394	
3,271	2,710	
413,915	442,004	
(111)	(111)	
(549)	(75)	
(660)	(186)	
9,591	71,309	
195,545	205,136	
205,136	276,445	9

الأنشطة التشغيلية  
صافي التغير في صافي الموجودات  
تعديلات:

استهلاك  
مزاي التأمين الاجتماعي مشطوبة بسبب الوفاة  
مخصص انخفاض القيمة على اشتراكات التأمين الاجتماعي المدينة  
مخصص انخفاض القيمة على ذمم مدينة أخرى  
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية  
دخل ارباح الأسهم  
دخل الفوائد  
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية  
صافي الدخل من استثمارات عقارية

التغير في صافي الموجودات قبل التغيرات في رأس المال العامل

ذمم اشتراكات التأمين الاجتماعي المدينة  
ذمم مدينة أخرى ومصرفات مدفوعة مقدماً  
أرصدة الخدمة السابقة والافتراضية  
قروض المشتركين في نظام التقاعد  
قروض استبدال المعاش  
مصرفات مستحقة ومطلوبات أخرى  
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية

الأنشطة الاستثمارية

شراء استثمارات في أوراق مالية  
بيع استثمارات في أوراق مالية  
إضافات إلى استثمارات عقارية  
بيع استثمارات عقارية  
شراء معدات وأثاث  
أرباح أسهم مستلمة  
صافي المستلم من ودائع ذات فترات استحقاق أصلية تتجاوز 3 أشهر  
فوائد مستلمة  
دخل مستلم من الاستثمارات العقارية

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

الأنشطة التمويلية

أرباح أسهم مدفوعة من قبل شركات تابعة لحصة غير مسيطرة  
مدفوعات التزامات إيجار

صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية

صافي التغير في النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه في 1 يناير

النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 35 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.



1. تقرير المنشأة

تأسست الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي ("الهيئة") في 1 مارس 2008 وفقاً لقانون رقم (3) لسنة 2008. تم تأسيس الهيئة عن طريق دمج الهيئة العامة لصندوق التقاعد ("صندوق التقاعد") والهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية ("التأمينات الإجتماعية"). إن المكتب المسجل للهيئة هو ص.ب 5250، المنامة، مملكة البحرين.

تم تأسيس صندوق التقاعد بتاريخ 1 أكتوبر 1975 وفقاً لقانون التقاعد رقم (13) لسنة 1975 وهو المسنول عن إدارة الأموال لتوفير المعاشات التقاعدية والمزايا الأخرى ذات الصلة لموظفي القطاع العام في مملكة البحرين. هذا النظام هو نظام مزايا التقاعد المحددة والمشار إليه في البيانات المالية الموحدة كخطة القطاع العام.

تم تأسيس الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بتاريخ 1 أكتوبر 1976 وفقاً للمرسوم الأميري رقم (24) لسنة 1976، وهي المسنولة عن إدارة الأموال لتوفير المعاشات التقاعدية والمكافآت الأخرى ذات الصلة لموظفي القطاع الخاص في مملكة البحرين. هذا النظام هو نظام مزايا التقاعد المحددة والمشار إليه في البيانات المالية الموحدة كخطة القطاع الخاص.

الصناديق وسياسة التمويل

إن الهيئة هي المسنولة عن إدارة وتشغيل خطط صناديق التقاعد. فيما يلي أدناه ملخص للخطط وترتيبات التمويل:

التغطية	القانون الواجب التطبيق	الخطة
البحرينيين: الشيخوخة والعجز والوفاة إصابة العمل	قانون التقاعد رقم (13) لسنة 1975*	القطاع العام*
غير البحرينيين: إصابة العمل		
البحرينيين: الشيخوخة والعجز والوفاة إصابة العمل	المرسوم رقم (24) لسنة 1976*	القطاع الخاص*
غير البحرينيين: إصابة العمل		
البحرينيين: الشيخوخة والعجز والوفاة	المرسوم رقم (32) لسنة 2009 بقانون رقم (45) لسنة 2018**	أعضاء مجلسي الشورى والنواب وأعضاء المجالس البلدية (حتى ديسمبر 2018)**
البحرينيين: إصابة العمل		

1. تقرير المنشأة (يتبع)

\* بتاريخ 22 أبريل 2022، تم إصدار مرسوم بقانون رقم (13) و مرسوم بقانون رقم (14)، والذي كان تعديلاً للمرسوم بقانون رقم (13) لعام 1975 والمرسوم بقانون رقم (24) لعام 1976، وشملت هذه التعديلات الزيادة التدريجية في معدلات الاشتراك من الموظف وصاحب العمل، إلى جانب إصلاحات أخرى مثل ترتيب تحصيل تعويضات استقالة الموظفين غير البحرينيين.

\*\* بتاريخ 25 سبتمبر 2018، تم إصدار مرسوم بقانون رقم (45) لسنة 2018 ليحل محل قانون رقم (32) لسنة 2009 ويكون ساري المفعول ابتداء من دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الخامس لأعضاء مجلسي الشورى والنواب، وأعضاء المجالس البلدية. وفقاً لذلك، أوقف صندوق أعضاء مجلسي الشورى والنواب وأعضاء المجالس البلدية تحصيل مساهمات الأعضاء في 2019، ومع ذلك، فإن الهيئة مستمرة بدفع مزايا التقاعد للأعضاء والمستفيدين المؤهلين وفقاً للمرسوم بقانون رقم (45) لسنة 2018، الممولة من خلال دفع اشتراكات الخدمة السابقة والافتراضية من قبل حكومة مملكة البحرين ("الحكومة").

بالإضافة لما تقدم، إن الهيئة مسؤولة عن إدارة صندوق التأمين ضد التعطل وفقاً لقانون رقم (78) لسنة 2006.

الخطة	القانون الواجب التطبيق	التغطية
صندوق التأمين ضد التعطل	المرسوم بقانون رقم (78) لسنة 2006	البحرينيين / غير البحرينيين: الأشخاص العاطلين عن العمل

تقرير المنشأة:

المنشأة التي أعدت هذا التقرير لأغراض هذه البيانات المالية الموحدة هي صناديق التقاعد للهيئة (أي صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية)، وتستثنى الأنشطة الأخرى التي تعكس إدارة الصناديق الأخرى عدا صناديق التقاعد، أي صندوق التأمين ضد التعطل، والتي لا تمثل جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة، ويتم رفع التقارير عنها وإدارتها بشكل منفصل.

لقد تم اعتماد البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 من قبل مجلس إدارة الهيئة بتاريخ 30 مايو 2024.

الشركات التابعة

تشتمل البيانات المالية الموحدة نتائج الهيئة (والتي تشمل صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية وشركاتها التابعة التشغيلية (المشار إليهم معاً "المجموعة"). تقوم المجموعة فقط بتوحيد شركاتها التابعة التشغيلية التي يتمثل هدفها وأنشطتها الرئيسية في تقديم الخدمات ذات العلاقة بدعم الأنشطة الاستثمارية للهيئة. تعتبر جميع الشركات التابعة الاستثمارية الأخرى كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة. كما في 31 ديسمبر 2023، يوجد لدى الهيئة الشركات التابعة التشغيلية الآتية:

نسبة حصة الملكية %		بلد التأسيس
2022	2023	
%63.06	%63.06	البحرين

شركة إدارة الأصول ش.م.ب (مقفلة)

1. تقرير المنشأة (يتبع)

تم تأسيس شركة إدارة الأصول ش.م.ب (مقفل) ("أصول") لتشارك في إدارة والتعامل مع الأدوات المالية بصفة أصيل ووكيل، وتقديم الخدمات الإدارية والاستشارية فيما يتعلق بالأدوات المالية وتوجيه تعهدات الاستثمار الجماعي للهيئة.

تعمل أصول في مملكة البحرين بموجب ترخيص شركة استثمارية (الفئة 1) الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

تم تأسيس شركة أملاك العقارية ذ.م.م (سابقاً شركة أملاك الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للتطوير ذ.م.م) ("أملاك") من قبل الهيئة في سنة 2010 لتوفير الدعم التشغيلي في إدارة محطة الاستثمارات العقارية، وتشارك بشكل أساسي في إدارة الاستثمارات العقارية للهيئة، وصندوق التقاعد العسكري.

مرّر مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه الذي عقد بتاريخ 28 يناير 2020 قراراً لنقل مسؤولية إدارة وتشغيل أملاك إلى مجلس إدارة شركة إدارة الأصول ش.م.ب (مقفل)، والتي وافقت في حينه على الاستحواذ على رأس مال أملاك بالكامل اعتباراً من 1 يناير 2020.

2. الوضع الإكتواري

قامت الهيئة بتعيين خبير إكتواري مستقل، لإجراء تقييم على خططها التقاعدية كما في 31 ديسمبر 2023، وذلك باستخدام طريقة الوحدة المقدرة. تشير التقييمات التي تم إجرائها للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2023 و31 ديسمبر 2022 إلى وجود التزامات إكتوارية غير ممولة. تعهدت حكومة مملكة البحرين بالوفاء بأي التزامات إكتوارية غير ممولة في المستقبل عندما يحين موعد استحقاقها.

تتطلب الطريقة المستخدمة لاحتساب القيمة الإكتوارية الحالية لمنافع التقاعد المستحقة وفقاً لبنود وشروط الخطط في 31 ديسمبر بأن يتم احتساب الالتزامات الإكتوارية على أساس القيمة الحالية للمنافع المستحقة بتاريخ إجراء التقييم، مع الأخذ في الاعتبار الأجور النهائية للأعضاء الذين مازالوا في الخدمة. تم استخدام معدل خصم بنسبة 6% سنوياً (2022: 6% سنوياً)، بما يتفق مع العوائد الاستثمارية الطويلة الأجل المتوقعة للهيئة.

لقد بلغ صافي العجز غير الممول للهيئة 12,800 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: 10,569 مليون دينار بحريني).

من أجل الحد من صافي العجز غير الممول، تم تطبيق عدد من الإصلاحات من خلال إصدار مرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2020، و مرسوم بقانون رقم (13) و(14) لسنة 2021، والتي شملت تعليق الزيادة السنوية للمعاشات التقاعدية البالغة 3%، والزيادة التدريجية في معدلات المساهمة لتصل إلى 27% بحلول سنة 2028، وحساب المعاشات التقاعدية باستخدام متوسط رواتب خمس سنوات. يواصل مجلس الإدارة اتخاذ الإجراءات المذكورة أدناه، لخفض صافي الالتزام غير الممول:

- (1) العمل على تنمية وتنويع الاستثمارات لتحقيق عائد مجز لدعم مصادر التمويل؛ و
- (2) التوصية بإجراء إصلاحات رئيسية لأنظمة التأمين الاجتماعي والتقاعد بما في ذلك زيادة سنوات الخدمة والحد الأدنى لسن التقاعد من أجل إستدامة الصناديق.

الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

2. الوضع الإكتواري (بتبع)

فيما يلي الالتزامات الإكتوارية وصافي الالتزامات للهيئة في 31 ديسمبر:

المجموع	صندوق أعضاء مجلسي الشورى والنواب وأعضاء المجالس البلدية*	صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
2,171	13	2,158
(14,163) (808)	(74) -	(14,089) (808)
(14,971)	(74)	(14,897)
(12,800)	(61)	(12,739)

2023

صافي موجودات الصناديق

الالتزامات الإكتوارية للصندوق:

مكتسبة

غير مكتسبة

مجموع الالتزامات الإكتوارية

الالتزامات غير الممولة

2,422	12	2,410
(12,406) (585)	(81) -	(12,325) (585)
(12,991)	(81)	(12,910)
(10,569)	(69)	(10,500)

2022

صافي موجودات الصناديق

الالتزامات الإكتوارية للصندوق:

مكتسبة

غير مكتسبة

مجموع الالتزامات الإكتوارية

الالتزامات الغير ممولة

\* الالتزامات غير الممولة لصندوق أعضاء مجلس الشورى والنواب وأعضاء المجالس البلدية مدعومة من قبل الحكومة، والتي تعهدت بدفع مصروفات المزايا السنوية عند يحين موعد استحقاقها. راجع إيضاح رقم 20 للتفاصيل.

## الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

### 2. الوضع الإكتواري (يتبع)

فيما يلي الحركة في الالتزامات الإكتوارية للهيئة للسنوات 2022 و 2023:

المجموع	صندوق أعضاء مجلسي الشورى والنواب وأعضاء المجالس البلدية	صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية	المرجع	2023
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني		
12,991	81	12,910		الالتزامات الإكتوارية في 1 يناير
753	4	749	أ	الزيادة في تكلفة الفوائد
235	-	235	ب	الزيادة في تكلفة الخدمة
(810)	(5)	(805)	ج	المزايا المدفوعة
967	(7)	974	د	الخسارة الإكتوارية نتيجة للخبرة
210	1	209	هـ	الخسارة الإكتوارية - الفرضيات المالية
625	-	625	و	الخسارة الإكتوارية النمذجة / الفرضيات الديموغرافية
14,971	74	14,897		الالتزامات الإكتوارية في 31 ديسمبر

المجموع	صندوق أعضاء مجلسي الشورى والنواب وأعضاء المجالس البلدية	صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية	المرجع	2022
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني		
12,661	81	12,580		الالتزامات الإكتوارية في 1 يناير
736	5	731	أ	الزيادة في تكلفة الفوائد
252	-	252	ب	الزيادة في تكلفة الخدمة
(778)	(5)	(773)	ج	المزايا المدفوعة
120	-	120	د	الخسارة الإكتوارية نتيجة للخبرة
12,991	81	12,910		الالتزامات الإكتوارية في 31 ديسمبر

شرح البنود المذكورة أعلاه التي تظهر التغيرات في الالتزامات الإكتوارية هي كالتالي:

#### (أ) الزيادة في تكلفة الفوائد

تمثل هذه تكلفة الفوائد المستحقة لمدة سنة واحدة على الالتزامات الإكتوارية كما في 31 ديسمبر 2023 والمحسوبة بمعدل 6% سنوياً (2022: 6% سنوياً).

#### (ب) الزيادة في تكلفة الخدمة

تمثل هذه تكلفة المزايا الإضافية المستحقة فيما يتعلق بسنة إضافية واحدة من الخدمة للموظفين المؤمن عليهم والمشمولين في نظام التقاعد من قبل الهيئة.

إيضاحات حول  
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

2. الوضع الإكتواري (يتبع)

ج) المزايا المدفوعة

يمثل هذا المبلغ انخفاض في الالتزامات الإكتوارية نتيجة للمبالغ المدفوعة للمستفيدين خلال السنة.

د) الخسارة الإكتوارية - نتيجة للخبرة

تتعلق التسوية الإكتوارية بالتغير في التزامات المزايا المحددة نتيجة للتغيرات في القانون، وفي بيانات المشتركين في الصناديق بما في ذلك نمو متوسط الراتب، والسن عند التقاعد، وعدد المعالين، ومعدل العمر المتوقع، والفرضيات الأخرى.

هـ) الخسارة الإكتوارية - الفرضيات المالية

الخسارة الإكتوارية الناتجة عن التغيرات في الفرضيات المالية المطبقة لحساب الالتزامات. أهم الفرضيات المالية هي معدل الخصم، معدل زيادة الأجور ومعدل زيادة التقاعد.

و) الخسارة الإكتوارية - النمذجة / الفرضيات الديموغرافية

الخسارة الإكتوارية تمثل تغييرات في طريقة الحساب، أو الفرضيات الديموغرافية المطبقة لحسابات الالتزامات. وتتعلق هذه بالطريقة والفرضيات المعتمدة لتطبيق مختلف الانخفاضات التي تؤثر على السكان، وتشمل معدلات الوفيات، ومعدلات العجز، ومعدلات التقاعد، والمعدلات المتعلقة بالعائلة، ومعدل الناجين من المعالين والفرضيات الأخرى.

3. أساس الإعداد

3.1 بيان الالتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وطبقاً لأحكام قانون التقاعد رقم (13) لسنة 1975 والمرسوم الأميري رقم (24) لسنة 1976 والمرسوم بقانون رقم (78) لسنة 2006، وقانون رقم 32 لسنة 2009، والمرسوم بقانون رقم (45) لسنة 2018، والمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2020، والمرسوم بقانون رقم (13) لسنة 2022، والمرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2022. قامت الهيئة بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (26): المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد.

3.2 عملة التعامل والعرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة مبينة بالدينار البحريني، والتي تعد العملة الرئيسية لمعاملات الهيئة. تم تقريب جميع الأرقام إلى أقرب ألف دينار بحريني، فيما عدا المشار إليه خلاف ذلك.

4. أسس التوحيد

أ) الشركات التابعة التشغيلية

يتم توحيد الشركات التابعة التشغيلية التي تدعم بشكل أساسي الأنشطة الاستثمارية للمجموعة، وهي الشركات الخاضعة لسيطرة المجموعة. توجد السيطرة عندما تتعرض المجموعة، أو تملك الحق في عوائد مختلفة من علاقتها من الشركة التابعة، ويوجد لديها قدرة التأثير على هذه العوائد من خلال سيطرتها على الشركة التابعة. تم توحيد البيانات المالية الخاصة بالشركات التابعة التشغيلية في البيانات الموحدة من تاريخ الحصول على السيطرة حتى تاريخ فقدان تلك السيطرة.

ب) الشركات التابعة الاستثمارية

الشركات التابعة الاستثمارية هي الشركات التابعة عدا الشركات التابعة التشغيلية المشروحة أعلاه. يتم قياس هذه الشركات التابعة الاستثمارية بالقيمة العادلة عند الاحتساب المبدي واللاحق.